BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

الوثائـــق مصـــدرًا للتاريـــخ

محمد السيد عبد الغني:

الدكتور محمد صابر عرب عالم معروف ومرموق لا يحتاج إلى تعريف، لكـــن ضـــرورات التقديم تملي عليّ أن ألقي نبذةً بسيطةً عنه، إنه أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر بقسم التـــاريخ والحضارة بجامعة الأزهر، كما يعمل أستاذًا بمعهد البحوث والدراسات العربية، وعمل رئيسًـــا لـــدار الوثائق القومية منذ سنة ١٩٩٠ حتى نهاية سنة ٢٠٠٤، وهو الآن يشغل وظيفة رئيس مجلـــس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية منذ يناير ٢٠٠٥.

يتناول الدكتور محمد صابر عرب موضوعًا ذا أهمية بالغة وهو "الوثائق مصـــدرًا للتـــاريخ". وتُعد الوثائق -في واقع الأمر- مصدرًا قيمًا للمعلومات، ولعل ما أقوله بديهي، لكن لابد من التنويـــه عنه، إذ إن الوثيقة مصدر مجرَّد ومحايد، لذلك من الضروري أن نتحرى عن المؤرخ تحريـــًا دقيقًا لكي ندرك ظروف عصره وظروف حياته الشخصية وما أحاط بها، ولابد أن نعـــي مقـــدار انحيـــازه أو موضوعيته. والوثيقة كما درستها عن كثب أمر يخبرنا بمعلومة، وسواء اتفقنا أو اختلفنا معها فهي في النهاية معلومة واقعية، وبالتالي، قد تغني وثيقة واحدة عن عشرات الصفحات مما قد يكتبه المؤرخون، وهنا تأتي قيمة جهود الباحثين في محاولة غربلة الوثائق لمعرفة الغث من الثمين. ولهذا كله، فإن هـــذا الموضوع قيم للغاية ويستحق الاستماع والمتابعة، وأنا أدعو صاحب الشأن العـــالم المتميـــز الأســـتاذ الدكتور محمد صابر عرب إلى أن يمتعنا بحديثه في هذا الصدد.

محمد صابر عرب:

أشكر الزميل الدكتور محمد السيد عبد الغني على هذا التقديم الذي لا أستحقه، وأشكر مكتبة الإسكندرية والقائمين على هذا الصرح الثقافي والفكري والعلمي الذي جعل من مدينة الإسكندرية -كعادتها دائمًا- منارة ثقافية.

وهناك مداخل كثيرة لموضوع اليوم أحتار من أيهما أبدأ، لأننا عندما نقول "الوثائق مصدرًا للتاريخ" فإن هذه كلمة مطلقة، وددت من خلالها أن أعرض ما حدث للوثائق المصرية، وسأحدثكم اليوم عن التاريخ الحديث باعتباري متخصصًا في هذا المجال ومسئولاً عن الوثائق المصرية المودَعة في دار الوثائق، والتي تتناول تحديدًا فترة التاريخ الحديث، وإن كانت بعض هذه الوثائق تعود إلى الفترة العثمانية والقليل منها يعود إلى العصرين الأيوبي والمملوكي.

وقد عُنيت أوروبا منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر بالوثائق باعتبارها تراثًا تاريخيًّا ووطنيًّا، ومصدرًا أساسيًّا للكتابة التاريخية، لذا شيَّدت لها البنايات وسنَّت لها التشريعات واللوائح المنظمة بهدف الحفاظ عليها وحمايتها.

وكانت مصر في مقدمة الدول التي عنيت بوثائقها منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، حينما أنشأ محمد علي الدفترخانة المصرية ١٨٢٨م، وأقام لها فروعًا في الأقاليم المصرية، وسنَّ لها التشريعات واللوائح المنظمة لعملها، واعتمد في ذلك على الخبرة الفرنسية، سواءً في تشييد المبنى "الدفترخانة" بالقلعة وتقسيمه إلى إدارات وأقسام، أو في التشريعات واللوائح التي اعتمد عليها الفرنسيون وهم يشيدون هذه المؤسسة العريقة، وكانت مصر في ذلك أسبق من الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت أرشيفها ١٨٣٣م.

وعلى الرغم من أن محمد علي لم يكن يستهدف من إقامة الدفترخانة خدمة التاريخ باعتبار الوثائق هي المصدر الأساسي في كتابته؛ وإنما كان يستهدف ضبط الإدارة والحفاظ على المعلومات التي يمكن الرجوع إليها، سواءً لمراجعة المشروعات الاقتصادية والإدارية والعسكرية، أو لحفظ إنجازاته في شتى مناحي الحياة، وهي أهداف في مجملها تتعلق بمشروع محمد علي، لكن الرجل لم يكن يعلم أنه يقدم بهذا خدمة جليلة للوطن، فقد ترك لنا تراثًا وثائقيًّا ضخمًا ليس فقط منذ بدايات القرن التاسع عشر؛ وإنما حفظ بمجمل ما كان محتفظًا به خلال العصر العثماني من سجلات المحاكم الشرعية وحجج أمراء وسلاطين العصرين الأيوبي والمملوكي، وكذا العصر العثماني، وهو تراث غاية في الأهمية.

لقد اشتملت هذه السجلات والحجج على معلومات اقتصادية واجتماعية ودينية كان من الصعب معرفة تاريخ مصر في غيبة هذه السجلات التي تعد بمثابة دفاتر أحوال يومية لحركة المجتمع واتجاهاته ونظم الحكم في غيبة الدولة بالمعنى المؤسسي؛ وخصوصًا في مجال التعليم والخدمات والأمن، لذا كانت مصدرًا هامًا لكل المؤرخين من أمثال ابن إياس (بدائع الزهور) وأَوْليا جلبي، وغيرهما ممن كتبوا عن هذه الحقبة، وهي كتابات وإن كانت تتضمن شهادات حية على العصر؛ لكنها كانت أقرب إلى الكتابات الانطباعية والأدبية أكثر منها تاريخية، وتبدوا أهمية مثل هذه الكتابات في أنها أحيانًا هي المصدر الوحيد لقضايا بذاتها، وخصوصًا شهادات ابن إياس مثلاً- عن سياسات السلطان سليم تجاه العلماء والمعماريين والحرفيين وغالبية الحرف والمهن التي تعطلت في مصر بسبب نقل أربابها قهرًا إلى عاصمته استانبول، أو حينما يأتي الكلام عن بطولة طومان باي الذي عدَّه ابن إياس شهيدًا وهو يدافع عن مصر عاصمة المماليك في مواجهة جيوش العثمانيين.

ورغم أن هذه الأحداث قد عاصرها ابن إياس، لكن ليست المعايشة أو المعاصرة للحدث بالضرورة هي دليل صدق، بل كثيرًا ما تتدخل الأهواء والانطباعات الشخصية لكي تحيل القضية أحيانًا إلى حالة قد تختلف بشكل أو بآخر عن الواقع، وهو ما نلاحظه في حياتنا المعاصرة، ففي غيبة الوثائق والمعلومات الموثقة تضيع الحقيقية ويصعب على المؤرخ أن يقدم التجربة كما حدثت، وكلما أوغلنا في حقب تاريخية بعيدة كان الوصول إلى الحقيقة أمرًا صعبًا، وهو ما نلاحظه في كثير من كتابات التاريخ في الحِقب الإسلامية التي سبقت العصر العثماني، حيث يعتمد المؤرخون على كتابات أدبية أو فقهية يحلق فيها الخيال الذي يبتعد عن الواقع كثيرًا.

أعتقد أن بداية عصر محمد علي يعد نقطة تحول هائلة ليس فقط في مجال التنمية؛ وإنما في مجال الإدارة وتوثيق المعلومات والاعتماد على المنهج الذي ابتكره الأوروبيون، وخصوصًا التجربة الفرنسية، وعلى ضوء المشروعات الكبيرة التي راح محمد علي يشيدها بصرف النظر عما كان يكتنفها من قسوة وقهر، لكن الباحث وهو يسترجع هذه التجربة يستطيع أن يعتمد على الوثائق على الرغم من كثرتها، سواءً في مجالات الزراعة أو الصناعة أو الجيش أو البعثات أو حتى السكان، فقد كانت التجربة رائدة بكل المقاييس، فلنا أن نتصور أن الرجل وهو يشيد تجربته كان في حاجة إلى معرفة تعداد السكان ليس من قبيل التعداد التقليدي؛ وإنما تنوع الأعمار والذكور والإناث، ومن هم تحت سن التعليم أو التجنيد، أو حتى ذوي العاهات وكبار السن، وساكني المدن والقرى وأرباب الحرف... إلخ. وهو تعداد يعد نموذجًا فنيًّا وإحصائيًّا أصبح مع مرور الزمن بمثابة كتاب موثق عن المجتمع المصري لا يمكن لباحث أن يكتب في الاقتصاد أو في الحياة الاجتماعية أو التنمية خلال هذه الحقبة إلا وكان تعداد محمد علي هو أهم المصادر التي يعتمد عليها.

وإذا كان القرن التاسع عشر يشكل نقلة كبيرة في تاريخ مصر على كافة المستويات، لكن ما تحقق على المستوى العلمي يعد أبرز مظاهر هذه الفترة، فقد كانت البعثات التي أرسلها محمد علي، وتشييد البنية الاقتصادية والإدارية التي جذبت الأجانب والشوام، جميعها كانت بمثابة نقلة كبيرة، كانت الترجمة أحد مظاهرها، وكانت الإدارة أحد معالمها الرئيسية.

لقد راح المجتمع يتغير لكنه كان تغيرًا لافتًا فقد شيدت الطرق وشقت الجسور، وتضاعفت الرقعة الزراعية وانخرط المصريون لأول مرة في الجندية، وأقيمت المدارس بمختلف تخصصاتها، لكن كل ذلك كان بمثابة مشروع رجل واحد جيَّش كل المصريين لتحقيق أهدافه وإقامة مشروعه، لذا فلم يتحمس المصريون أبدًا لرجل كان يصنع مجدًا له ولأسرته، فقد كانوا يساقون إلى السخرة في ظروف افتقدت كل الجوانب الإنسانية، لذا حينما سقط الرجل طريح المرض سقط المشروع برمته، وهي قضية تستوجب الاهتمام والدراسة، ولكن الذي يستلفت النظر أن تجربة الرجل برمتها قد حفظت موثقة بتفاصيلها بشكل مذهل بفضل ضبط الإدارة من جانب؛ ولوائح وتشريعات الدفترخانة من جانب آخر.

واليوم –وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف على التجربة– لكن الباحث في أي فرع من فروع هذا المشروع يذهل من حجم المعلومات والتفاصيل واللوائح والأوامر والأوراق التي حفظت التجربة التي اعتمد عليها المؤرخون باعتبارها مادة حية صالحة لكي يُعاد كتابة التاريخ المصري بطرق علمية منهجية، وهو ما أحدث طفرة هائلة خلال النصف قرن الماضي في الكتابة التاريخية التي اعتمدت على هذه الوثائق.

وإذا كان القرن التاسع عشر يعد نقطة تحول مفصلية في التاريخ المصري لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية وحضارية، لكن أيضًا كان هذا القرن بداية جديدة في الكتابة التاريخية، وعلى الرغم من أهمية ما كتبه الجبرتي وهو الشاهد على كل هذه التحولات، لكن تظل كتاباته انطباعية وذاتية على الرغم من أهميتها لكن ما كتب مع منتصف القرن التاسع عشر سواء ما كتبه علي باشا مبارك، في كتابه الشهير "الخطط التوفيقية" أو أمين سامي في "تقويم النيل"، أو غيرهما يعد نموذجًا علميًّا توثيقيًّا وإحصائيًّا أخرج التاريخ من دائرة الأدب إلى دائرة التاريخ بالمعنى العلمي.

لعل مجمل ما كُتب في القرن التاسع عشر يعد مصدرًا أساسيًّا ليس فقط لأن غالبية من كتبوا كانوا معاصرين للأحداث سواءً لعصر محمد علي أو تجربة مصر في عصر سعيد وإسماعيل وصولاً إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، وجاءت غالبية الكتابات وقد اعتمدت على التوثيق والمعلومات التي أصبحت متاحة سواءً عن قناة السويس أو عن ميزانية مصر ومشروعات التحديث في عصر إسماعيل

أو عن الاحتلال والظروف التي واكبته، جميعها كتابات اختلفت بشكل أو آخر عن كتابات القرن الثامن عشر وما قبلها، لكن نوعًا آخر من الكتابات قد ظهر في القرن التاسع عشر جاء وسطًا ما بين التاريخ والأدب، وهو ما عرف بأدب الرحلات، ولعل من أهم هذه الكتابات ما كتبه الطهطاوي عن بعثته إلى باريس أو ما كتبه الشيخ حسن العدل في رحلته الشهيرة إلى ألمانيا وسويسرا (رحلة حسن أفندي توفيق إلى ألمانيا وسويسرا) وهي كتابات شغف بها المصريون وتبدو أهميتها في أنها نقلت بشكل أو بآخر بعض التجارب الأوروبية بكل جوانبها إلى القارئ المصري الذي لم تتح له فرصة السفر، إضافة إلى العديد من الترجمات التي قام بها ديوان الترجمة من الفرنسية والإنجليزية إلى العربية، وكانت بمثابة فتح جيد على المعارف والثقافات الأجنبية في عصر كانت مصر تتبوأ مكانتها اللائقة بعد أكثر من ثلاثة قرون من الجمود.

على أية حال، فإن كل هذه الكتابات لم تكن تأريخًا بالمعنى المنهجي والعلمي، وإنما كانت بمثابة مادة تاريخية اعتمد عليها مؤرخو القرن العشرين كأحد المصادر الهامة حينما أصبح التاريخ علمًا بالمعنى الفني، وخصوصًا عقب عودة الجيل الثاني وربما الثالث من المبعوثين خلال عصر إسماعيل وتوفيق لكي تبدأ مصر مع بدايات القرن العشرين، وقد اكتسبت نخبة من أبنائها تجارب علمية رائعة عقب عودتهم من بعثاتهم.

لم تكن تجربة مصر مع مطلع القرن العشرين أمرًا خارجًا على السياق وإنما ما حدث من حراك ثقافي وسياسي تمخض عنه ظهور التجربة الحزبية الأولى التي بدأت بحزب الأمة ثم الحزب الوطني وغيرهما من أحزاب أخرى صغيرة كحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية جميعها كانت نتاجًا لحركة سياسية وفكرية كبيرة كانت نتاجًا لقرن كامل من الحراك الذي شارك فيه ولأول مرة أبناء الطبقة الدنيا، الذين أتيح لبعضهم أن يكتسب قدرًا من التعليم سواءً في الداخل أو في الخارج، وهو ما أهل مصر لكي تشهد ظهور الطبقة الوسطى، التي راحت تتسع لكي تعبرِّ عن نفسها خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، ولعل أحداث ثورة ١٩١٩ كانت تعبيرًا عن ظهور هذه الطبقة، التي شعرت بأهمية دورها السياسي والاجتماعي.

وإذا كانت بدايات القرن العشرين قد شهدت حراكًا ثقافيًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا كانت الصحافة أحد مظاهره لكن فيما يتعلق بالكتابات التاريخية فقد ظهر اتجاه تبناه العديد من الرموز المصرية العائدة من أوروبا من أمثال محمد حسين هيكل، وصبري السريوني ومحمد شفيق غربال وغيرهم ممن درسوا في أوروبا واكتسبوا مناهج جديدة وضعت حدًّا فاصلا بين الكتابات الأدبية والكتابات التاريخية.

وعلى المستوى الرسمي، فقد ظهرت العناية بالوثائق باعتبارها المصدر الأساسي للكتابة التاريخية حينما عُني الملك أحمد فؤاد بالكتابة عن تاريخ محمد علي وأسرته. حينما استقدم بعض المؤرخين والمفهرسين لجمع وثائق أسرة محمد علي من أماكن متعددة ونقلها إلى قصر عابدين لكي تكون في متناول المؤرخين لكي يكتبوا عن محمد علي الذي راحت العديد من الكتابات الأوروبية تنال من تجربته وخصوصًا فيما يتعلق بالسخرة والقسوة التي صاحبت تجربته. و لم يكتف بذلك بل بعث بمترجمين إلى الأرشيفات البريطانية والفرنسية والنمساوية وحتى الأمريكية لكي يستنسخوا ما كتب عن مصر في هذه الأرشيفات لكي تستقر في قصر عابدين في النهاية مئات الألوف من الوثائق المترجمة إلى العربية وهي مادة وثائقية غاية في الأهمية ما يزال الباحثون المصريون والعرب يعتمدون عليها في كتاباتهم عن تاريخ مصر خلال القرن التاسع عشر.

ويمكن القول تحديدًا بأن المدرسة التاريخية المصرية الحقيقية قد بدأت خلال تلك الفترة من عشرينيات القرن العشرين، كان من روادها شفيق غربال وصبري السريوني وغيرهما وظهرت العناية بالكتابة التاريخية بالمعنى العلمي في مجالات مثل التعليم والصناعة والزراعة والتجارة اعتمادًا على الوثائق التي أصبحت متاحة سواءً في دار المحفوظات العمومية أو في دار المحفوظات التاريخية الملكية في قصر عابدين.

لقد كان شفيق غربال يعد رائدًا في هذا المجال، فقد كان هو الأستاذ الأكثر تأثيرًا في تلاميذه الذين يعدون بحق روادًا في تأسيس المدرسة المصرية الحديثة في الكتابة التاريخية من أمثال أحمد عزت عبد الكريم الذي كان من أكثر تلاميذ غربال تأثرًا به، وقد كتب رسالته للماجستير عن تاريخ التعليم في عصر محمد علي، ثم الدكتوراة عن تاريخ التعليم منذ أواخر محمد علي إلى أوائل عصر توفيق، ثم عبد العزيز الشناوي مؤسس مدرسة التاريخ الحديث بجامعة الأزهر، الذي تتلمذ على يد غربال وكتب رسالته الشهيرة "السخرة في قناة السويس" – ماجستير- وقد كان صاحب مدرسة كبيرة أَشْرُف بأن أكون أحد أبنائها. ثم محمد رفعت رمضان وأحمد حتة وحسن عثمان وغيرهم كثيرون وهذه المجموعة الرائدة هي التي اعتمدت بشكل أساسي على الوثائق، على اعتبار أنه لا تاريخ بدون وثائق ولعل هذه المدرسة هي التي أنهت الاشتباك بشكل نهائي بين التاريخ والأدب.

أعتقد أن محمد علي قد قدمَّ خدمة جليلة لتاريخ هذا الوطن حينما أنشأ "الدفتر خانة المصرية ١٨٢٨" و لم يكن وهو يؤسس هذا الصرح الكبير يعلم أنه يقدم خدمة للمؤرخين؛ فقد كان يستهدف من إنشاء الدفترخانة ضبط الإدارة ومراجعة أعمال المديرين والموظفين العموميين لكنه اعتمد على تقاليد مؤسسية استقاها من التجربة الفرنسية وخصوصًا في مجال اللوائح والتشريعات لذا

حفظت مصر وثائقها وتراثها ليس فقط من بدايات تجربته وإنما منذ العصر العثماني، وهذه الوثائق قد أصبحت في متناول جيل الرواد من المؤرخين، فشفيق غربال قد اعتمد على الوثائق البريطانية والمصرية وهو يكتب رسالته للماجستير عن محمد علي والمسألة المصرية وكان تلميذاً لتوينبي الذي عده معلمًا عظيمًا وأستاذًا ملهمًا. وما كتبه الدكتور سيد كامل عن "مؤتمر الأستانة والمسألة المصرية ١٨٨٢" وهو البحث الذي نشر بالفرنسية ١٩١٣، وقد اعتمد على الوثائق العثمانية والفرنسية والمصرية والدكتور هيكل وهو يكتب رسالته عن "دين مصر العام" والدكتور محمد صبري السريوني الذي تعد أبحاثه عن عصر محمد علي وإسماعيل بمثابة نقلة كبيرة في الكتابة التاريخية.

والملاحظ أن التباين في المنهجين الإنجليزي والفرنسي قد ظهر بشكل لافت في كتابات السريوني وغربال؛ فالأول قد درس في باريس وكان ممن اتصلوا بسعد زغلول أثناء المفاوضات؛ لذا بدت في كتاباته الروح القومية التي لا تبدو في واضحة في كتابات غربال. وعلى حد قول أستاذنا أحمد عبد الرحيم مصطفى: فقد كان السريوني أديبًا ومؤرخًا بينما كان غربال مؤرخًا أديبًا، وفرق بين التزمت الإنجليزي البارد في العلم كما تلقنه غربال في إنجلترا وبين العاطفة والنزعة الشاعرية الفكرية التي جعلت باريس بمثابة قبلة للفنانين والمفكرين الكبار.

على أية حال، فإننا مدينون إلى جيل الرواد من المؤرخين المصريين الذين جعلوا من التاريخ علمًا مستقلاً بذاته حينما أرشدونا إلى الوثائق باعتبارها المصدر الأساسي للكتابة العلمية الرصينة، كما أننا مدينون إلى محمد علي في هذا الجانب حينما حفظ لمصر وثائقها من الضياع حينما أنشأ الدفترخانة المصرية التي جعل منها مؤسسة قائمة بذاتها، وما تزال الوثائق المصرية المحفوظة سواء بدار الوثائق؛ أو بدار المحفوظات العمومية هي فخار لتاريخ وطن كان كبيرًا وسيبقى كبيرًا.

لكن ثمة خلط كبير بين الوثائق وبين المذكرات التي كتبها أصحابها سواءً أكانوا مشاركين في صناعة الأحداث أو كانوا شهودًا عليها وفي الحالتين لا يمكن أن تصنف من قبيل الوثائق بل هي مادة تاريخية يعتمد عليها المؤرخون مع العديد من التحفظات عليها، حتى الوثائق نفسها تختلف وفق طبيعتها ما بين تقارير سياسية واقتصادية وما بين اتفاقيات ومعاهدات. وإذا كان الباحث في التاريخ المصري يجد مادة وثائقية وفيرة عن مصر منذ العصر العثماني وحتى خمسينيات القرن العشرين، لكن مشكلة كبيرة قد واجهت المشتغلين بحقل التاريخ الحديث والمعاصر؛ وخصوصًا مع إنشاء دار الوثائق المصرية ١٩٥٤ حينما نقلت مجموعات من الوثائق من قصر عابدين والأوقاف والحربية والمالية وغيرها إلى دار الوثائق لكن ظلت العديد من الوثائق المصرية مودعة بدار المحفوظات العمومية التابعة لوزارة المالية وفق ظروف حفظ وإتاحة غاية في الصعوبة دون تطوير وتحديث سواءً في بيئة الحفظ

أوفي وسائل الإتاحة، وهذه الوثائق على الرغم من أهميتها لكنها معرضة للتلف والضياع وهي في حاجة إلى تدخل جهات سيادية لإنقاذها، وهي في حاجة إلى قانون ينظم التعامل معها ويجرم الإهمال والسرقة.

لقد تحفظت الدولة على معظم الوثائق ابتداءً من منتصف خمسينيات القرن الماضي ابتداء بوثائق السويس وحرب الاستتراف ووصولاً إلى وثائق حرب ١٩٧٣، وامتد الحظر إلى معظم وثائق الدولة لكي تبقى هذه الفترة بوثائقها بعيدة عن متناول المؤرخين والباحثين الذين يلجأون أحيانًا إلى الكتابة في موضوعات وطنية هامة إلى الأرشيفات الأجنبية التي قد تكون طرفًا في صراع سياسي وعسكري مع مصر مثل حرب ١٩٦٧، ١٩٧٣ إلخ، وفي الغالب يعتمدون على وثائق هذه الدول في غيبة وجهة النظر المصرية؛ لذا فقد حرصت دار الوثائق على إعداد مشروع قانون ينظم حفظ الوثائق وإتاحتها وما يزال هذا القانون يدرس منذ أكثر من ثلاث سنوات.

لعل مصالح مصر القومية تقضي بضرورة التعجيل بإصدار هذا القانون حماية لتاريخ هذا الوطن.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أننا في حاجة إلى وعي مجتمعي بالتراث وبأهمية الوثائق لأن الأرشيف المصري مهم بالنسبة للمنطقة العربية بل الإفريقية ككل. ولو لم يكن محمد علي قد أنشأ الدفترخانة لتحول التاريخ لمجرد حكايات مروية مشافهة من جيل إلى جيل وغير موثوق في صحتها، ولكن محمد علي اهتم بتصنيف المجتمع المصري تصنيفًا أنثروبولوجيًّا اجتماعيًّا دقيقًا فيما يُعرف باسم تعداد النفوس عام ١٨٤١، وذلك لمعرفة نسبة الإناث للذكور وأعداد المجندين والعاملين في البناء والتعليم وغيرها من التصنيفات، وقد تم حفظ سجلات هذا التعداد بالكامل، وتعد مصر الدولة الوحيدة التي حافظت على سجلات تعداد سكانها كاملة حتى الآن، حتى إنه حينما أتى بعض الفرنسيون إلى مصر انبهروا بوجود هذه السجلات وأكدوا عدم وجود مثلها في فرنسا بل توجد منها فقط عينات غير كاملة.

محمد السيد عبد الغني:

أشكر الدكتور محمد صابر عرب من أجل هذه المحاضرة الثرية التي استفدت منها شخصيًّا. وقد قال عنه المرحوم الدكتور جمال زكريا قبل وفاته في العام الماضي إنه شخصية ديناميكية نشِطة إلى أبعد الحدود وإنه أحدث ثورةً في دار الوثائق القومية.

ومن النقاط السريعة التي استوقفتني في المحاضرة حينما تحدث عن سجلات المحاكم الشرعية وما بها من ذخيرة من المعلومات، كذلك حديثه عن ما كُتب خلال القرن التاسع عشر وتوصيفه له بأنه مادة تاريخية وهو توصيف أقرب إلى الدقة. كذلك الدفترخانة التي يُحسب لمحمد علي إنشاؤها. أيضا، من الأمور الشيقة التي ذكرها وجود ٣٥٠ كتابًا لا يعلم أحد عنها شيئًا منها كتاب حسن أفندي العدل مدرس الأدب العربي، كذلك الحديث عن شفيق غربال وتلاميذه من المدرسة العلمية لكتابة تاريخ مصر الحديث.

حسن السعدي (أستاذ بجامعة الإسكندرية):

لا يمكن أن أفصل بين وظيفة الدكتور محمد صابر عرب وبين كونه أستاذًا للتاريخ، لذلك فستحمل مداخلتي الجانبين؛ على مستوى الوثيقة: نعلم أن قراءات التاريخ عبر العصور قد اختلفت ما بين القراءة العنصرية والقراءة القومية والقراءة التي تتبنى أطيافًا مختلفة، والسؤال هو هل الوثيقة كمادة خام يمكن أن تُقرأ بأساليب مختلفة وتدعم وجهة نظر المؤرخ إذا كانت مبنية على القراءة من هذا النوع؟ وعلى الجانب الآخر، فإنني أتساءل: لماذا دائمًا عندما نتناول موضوع الأرشيف والوثائق يقتصر الحديث على الفترات الحديثة والمعاصرة؟ لقد طلب مني منذ فترة أن أكتب لإحدى المؤسسات الأجنبية عن الحالة الفنية لتاريخ العالم العربي، وخلال تناولي لمناهج تدريس التاريخ في معظم الجامعات العربية، لم أجد من يتحدث عن الوثائق كعلم إلا جامعة أو اثنتين فقط، ويبدو أن هناك حالة من الخلط في الحديث عن المصادر بشكل عام، لأنه في ضوء الحديث الذي سمعناه يتبين لنا أننا في حاجة إلى إنتاج متخصصين لحفظ ذاكرة الأمة.

محمد السيد عبد الغني:

بالنسبة للتاريخ القديم، أؤكد أن مصر محظوظة بما لديها من وثائق بردية يتجاوز عمرها الألفي عام تتناول العصرين البطلمي والروماني.

محمد صابر عرب:

تُقرأ الوثيقة وفق ثقافة القارئ والمؤرخ، لذلك لابد أن تُقرأ دون أي توجه أيديولوجي ودون سبق إصرار وترصُّد، ولكن في إطارها الثقافي والاجتماعي. وهناك فرق بين الوثيقة والمنتَج المعتمِد على الوثيقة إذا كان كتابًا أو بحثًا أو غيرهما، فالوثيقة مادة خام تحمل وجهة نظر كاتبها وتظهر أهميتها عندما توظَّف في سياقها. وتوجد جهات في العالم كله معنية بالوثائق والمقتنيات العلمية والتراثية، والأرشيف هو المنتج الحقيقي للأوراق المتراكمة من الإدارات والأحزاب والحكومات والأفراد والمجتمع. كما أن وثيقة حفظ المقتنى الورقي مختلفة عن وثيقة حفظ المقتنى القديم؛ وتختلف

في الصيانة وطريقة الحفظ، كما أن هناك جهات في العالم كله مثل هيئة الآثار في مصر والتي تحتفظ بالوثائق القديمة. وحين أنشئت دار الكتب المصرية القديمة في عام ١٨٧٠ وكان مقرها في مبنى قصر الأمير مصطفى فاضل في حي السيدة زينب حيث تبرع هذا الأمير بالقصر وكان قد بدأ بالتبرع بمكتبته ثم خصص المبنى الأرضي لمتحف العاديات الإسلامية. ومن هنا، بدأت فكرة التبرع للمجتمع المدني، وهكذا آلت إلى الدار مجموعة من المقتنيات النادرة، ومن بينها مجموعة البرديات ومجموعة من العملات المسكوكة ومجموعات نادرة من التحف.

هذا وتستحق دار الكتب القديمة الجديدة في باب الخلق الزيارة وخاصة بعد أن تم ترميمها وأصبحت متخصصة في المخطوطات والبرديات والعملات المسكوكة. وللعلم فإنها لا تحتفظ فقط بالكتب والمخطوطات، بل إن هناك قطعًا موسيقية من القرن التاسع عشر واسطوانات شمعية وقطعًا فنية نادرة وتابلوهات من الخط العربي. وقد تم تأسيس متحف في مبنى دار الكتب بباب الخلق لعرض بعض من هذه المقتنيات، ومن ضمنها أول عملة سُكَّت عام ٧٧ هجرية للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، كذلك العملة التي سُكَّت في عصر الملك فاروق ثم مع بداية ثورة ١٩٥٢. كما يوجد بها مجموعة نادرة من البرديات العربية ترجع معظمها إلى القرن الأول الهجري، وقد تم تصوير هذه المجموعة كلها رقميًّا، وتم إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لها، كذلك توجد مجموعة من الخرائط النادرة ترجع إلى القرن الثاني الهجري. وأتذكر في هذا السياق أن هناك ما يُعرف بالمكتب العربي الهندسي وهو شركة قابضة تابعة لوزارة الاستثمار يوجد بها أرشيف مصر من بنايات القرن التاسع عشر من القصور والبيوت والجامعات، وقد كنت في غاية القلق لأن معظم هذه الشركات تُعرَض للبيع الآن، ولذلك اجتمعت مع الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار وتم الاتفاق معه على حصول دار الوثائق المصرية على ما يحتويه هذا المكتب من خرائط، وهي بالمناسبة ليست فقط خرائط جغرافية، بل تحتوي على دراسات للتربة والبيئة والمناخ الذي تم فيه تشييد هذه المباني.

عزة أحمد عبد العزيز:

أرى ضرورة أن تضم رائعة الدكتورة لميس جابر -مسلسل الملك فاروق- إلى التراث القومي لمصر، لما تضمنته من حقائق تاريخية عن الحياة السياسية لمصر والحياة العائلية الملكية في هذا الوقت.

محمد صابر عرب:

أرى أنه لم تحدث مغالطة في أي عمل درامي للتليفزيون كما حـــدثت في مسلســـل الملـــك فاروق، كذلك، فإن هناك فرقًا كبيرًا بين الدراما والتاريخ، فالدراما تخضع لخيال المؤلف ولا يمكـــن تصنيفها كتاريخ.

فوزي (لم يذكر المتحدث باقي الاسم):

أريد أن أذكر أن حركة الترجمة للوثائق كانت موجودة في عهد الملك فؤاد، ولا توجد بعد هذا العهد أي حركة مشابهة إطلاقًا. وتحتوي دار الوثائق المصرية على حوالي مائة مليون وثيقة كمـــا ذكر الدكتور محمد صابر عرب لم تترجم منها إلا حوالي مائة ألف وثيقة، وسؤالي هو: ما مصير باقي الوثائق التي لم تترجم؟ أرى ضرورة ترجمة هذه الوثائق حتى لو كانت تحتوي على مجاملات لأســـرة محمد علي. كذلك، أتمنى أن نسمع قريبـــًا عن ترجمة ونشر مذكرات نوبار باشا، هذا الرجل الـــذي خدم مصر طوال ٥٣ عامًا تقريبًا منذ عهد محمد علي باشا إلى عهد الخديوي عباس حلمـــي الثـــاني، وكتب بكل أمانة عن كل هؤلاء الحكام، ولكن كتاباته لم تر النور، مع أنها تُرجمت للغات أجنبية في دور نشر خاصة، لذلك فإنني أدعو دار الوثائق أن تعيد نشر هذا التراث الرائع حتى يستفيد منه طلابنا خاصة في مرحلة الدراسات العليا.

محمد صابر عرب:

الوثائق الموجودة خارج دار الوثائق أكثر مما بداخلها، فهناك العديد من الوثـــائق في وزارات الخارجية والداخلية والدفاع وفي دار المحفوظات، وأعتقد أننا نملك واحدًا على عشـــرة مـــن حجـــم الوثائق المودعة في الجهات المختلفة. ولا أوافقك الرأي في أن يكون من مهمة دار الوثائق الترجمة، لأن دار الوثائق تهتم بالأرشيف المصري، ووجود أوراق باللغات الأجنبية تحتاج إلى ترجمة يكون من مهمة الباحث. كذلك فإن هناك إدارة جديدة للترجمة بالدار لكنها معنية بترجمة موضوعات أخرى وتنشـــر وثائق مترجمة من لغات أخرى، مثل ما تمت ترجمته من الفرنسية ونشره من موضوعات عن الحملـــة الفرنسية وعن التعاون الإيطالي مع محمد علي وخاصة في مجال البحرية، لكننـــا لا نســـتطيع ترجمـــة الملايين من الوثائق. أما فيما يختص بمذكرات نوبار باشا، فإنها ليست من مقتنيات الدار، وإذا استطعنا الحصول على أصولها فستنشر على الفور، والآن نحن نعيد نشر مذكرات سعد زغلول كاملة.

جمال حجر (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الإسكندرية):

لقد أثلج صدري كثيرًا ما وعد به الدكتور محمد صابر عرب من الحفاظ على الصورة المشرقة لدار الوثائق، لأنني كنت واحدًا من الذين فضَّلوا السفر إلى آخر العالم لكي يحصل على وثائق أصلية لاستخدامها في كتابة تاريخ منطقتنا العربية، وذلك نتيجة لما لاقيته من مصاعب حينما حاولت أن أبحث في دار الوثائق المصرية في بداية السبعينيات مما جعلني أبعد تمامًا من تكرار المحاولة، وقد أصبحت لندن وباريس وواشنطن هي الوجهة الجاذبة للحصول على معلومات منظَّمة. لذلك فما سمعته اليوم أثلج صدري كثيرًا وطمأنني، فقد مررنا بمرحلة كدنا فيها أن نكون أمة بلا ذاكرة وبلا مستقبل. وأعرف أن الدكتور محمد صابر عرب يجوب الدنيا من شرقها إلى غربها لنقل المعارف والتجارب والخبرات، ولكي يستفيد ممن سبقونا من أجل الوصول إلى النتيجة التي أشرت إليها الآن، وللأسف الشديد، فإن بعض الدول العربية المحيطة بنا قد سبقتنا في هذا المجال. وإذا كنا نتحدث عن الوثائق فلها أكثر من مفهوم، والسؤال هنا هل نحن بصدد الوثيقة بمفهومها الورقي الذي تحدثنا عنه اليوم؟ أم الوثيقة بمعنى تلك الشهادات الحية التي يمكن الاحتفاظ بها؟ إننا نعرف أن هناك مؤسسات متخصصة فيما يسمى بالتاريخ الشفهي، فهل دار الوثائق المصرية بدأت مشوارًا في هذا الاتجاه؟ أم تركته للمؤسسات التعليمية لكي تجرب حظها في هذا الشأن؟

محمد صابر عرب:

إن الاعتماد على الوثائق الأجنبية مهم، ولا يمكن أن تصبح الوثائق المصرية بديلاً مطلقًا عن الوثائق الأجنبية، لأنه حينما نكتب في موضوع به طرف أجنبي فستظل وثائقه مهمة لاكتمال جوانب هذا الموضوع. ولا أوافق على وجود أرشيف في الدول العربية؛ فقد اهتمت الدول العربية بالتاريخ الشفاهي لأنه ليس لديها سواه، كما ألاحظ في بعض الدول العربية وجود أرشيفات متطورة لكنها لا تحتوي على وثائق بل مجرد مجموعات من الصور، كما توجد أرشيفات فنية جيدة في الجزائر وتونس ولكنها ليست أرشيفات تاريخية، كما بدأت اليمن في إنشاء أرشيف خاص بها.

محمود أبو المجد بكري (مترجم فوري):

ذكر الدكتور محمد صابر عرب أن الأدب به خيال، ولكن ذلك موجود أيضًا في الوثائق والتاريخ، فنرى مثلا ما كان يُكتب عن محمد علي في المناهج الدراسية منذ عشرين أو ثلاثين عامًا، وما يكتب عنه الآن، فنرى تناقضًا كبيرًا. كذلك، وعلى المستوى العالمي، نجد أن البطل في دولة ما خائن في دولة أخرى، والخائن في بلد ما عميل في بلد أخرى، فما دور الوثيقة في تأريخ مثل هذه

المواقف المتباينة؟ ونفس السؤال بالنسبة للكتب المحلية أو غيرها من الكتب التي تتناول عهودًا مثل عهد محمد فريد ومصطفى كامل وسعد زغلول وأحمد عرابي. أيضًا، يُقال إن دولة إسرائيل هي المهيمنة على تاريخ العالم ومن يريد أي وثيقة لابد من اللجوء إليها، فما مقدار صحة هذا الكلام؟ وهناك ما كان يسمى باسم الجريدة السينمائية التي كانت تمثل ذاكرة مصر منذ خمسين عامًا، فأين هذه الجريدة الآن؟ وأخيرًا، إذا كانت مكتبة الإسكندرية شكلاً ومضمونًا قد دخلت في الحداثة بل وما بعدها، فلماذا لا تكون هي المكتبة القومية لمصر؟

محمد صابر عرب:

الوثيقة تعتبر موضوعًا واسعًا يُقرأ من أكثر من جهة، إلا في الاتفاقيات الموضوعة لأنها محددة. وكلما كانت للمؤرخ ثقافة واسعة وحس نقدي كان ذلك أفضل. وأرى أن دور مكتبة الإسكندرية يختلف عن المكتبة الوطنية المركزية التي تعبر عن المنتج الفكري الثقافي المصري، ولكن يوجد تكامل بين المكتبة ودار الوثائق، ويوجد تبادل للمخطوطات حتى تكمل إحداهما الأخرى بما لديهما من مشروعات مشتركة.

محمد عادل أبو الخير:

أريد أن أعرف رأي الدكتور محمد صابر عرب الشخصي في العصر الفاطمي، وفي إنشاء الجامع الأزهر. كذلك وكما نعلم، فإن الأحاديث النبوية لم تظهر إلا في القرن الرابع الهجري أي العاشر الميلادي مع بداية نشأة الجامع الأزهر الذي أنشأه الفاطميون الشيعة، وسؤالي هو: هل هناك دليل على وجود أي حديث من الأحاديث الكثيرة الموجودة في الكتب التي كتبت في ذلك العصر عن الرسول عليه الصلاة والسلام؟

محمد صابر عرب:

نحن نتحدث عن الوثائق، والأحاديث النبوية موضوع آخر له علماؤه المتخصصون فيه.

توفيق علي عبد الغني (مهندس):

هل الوثائق الموجودة في المساجد حقيقية؟ وإذا كانت حقيقية، فلماذا لا نستفيد منها؟ وكيف يمكن الاستفادة منها؟

محمد صابر عرب:

لقد آلت إلى المساجد آلاف من المخطوطات قديمًا، وهي ليست وثائق تاريخية بل نصوص مكتوبة بخط اليد في علوم الفقه والأدب والشريعة وغيرها، وقد جمعت وزارة الأوقاف هذه المخطوطات كلها وأنشأت مركزًا لها في مبنى ملحق بمسجد السيدة زينب.

سعيد زلط:

إن تأجيل قانون الوثائق يعتبر جريمة، كذلك أطالب بضرورة إعادة تكوين لجنة لكتابة تاريخ مصر الحديث.

محمد صابر عرب:

أوافقك على ضرورة تعديل قانون الوثائق، لكني لا أوافق على دعوتك لإعادة لجنة التاريخ، فالتاريخ لا يكتب من خلال لجان بل من خلال مبادرات شخصية أو مؤسسية.

فاروق أباظة:

كان تولي الدكتور محمد صابر عرب مهمة إدارة دار الوثائق القومية موضع تقدير منا جميعًا باعتباره أكاديميًّا يعلم ويقدِّر أهمية الوثائق، وأنا من الجيل الذي عانى لجمع الوثائق المصرية ما بين القلعة وعابدين إلى أن تم إنشاء هذه الدار، بعد ذلك كُلفت بمهمة في اليمن لكي نجمع وثائق تاريخ هذه الدولة، وعثرنا على وثائق غاية في الأهمية. وأود أن أتساءل عما ذكره الدكتور محمد عبد الغني بخصوص دار الوثائق، وعما إذا كانت ستصبح شاملة للوثائق المكتوبة في التاريخ الحديث؟ كذلك، نأمل أن تكون لدينا دار تخص كل عصور التاريخ، ويكون بها جانب يخص التاريخ القديم والوسيط والحديث والبرديات وغيرها، والسؤال هل هذا المشروع في الإمكان؟ إنني أعلم تمامًا معاناة الدار بالنسبة للقانون، كذلك أؤكد ضرورة مشاركة كل المؤسسات الثقافية والمعنية بل والمجتمع ككل في هذه المهمة، وأعتبر هذه المحاضرة نقطة مضيئة وعلامة مهمة على هذا الدرب لأنه ينبغي أن يوجد تعاون وثيق بين مكتبة الإسكندرية ودار الوثائق. وأعلم أيضًا أن كثيرًا من دور الوثائق في البلدان العربية على الرغم من تميزها في بعض الجوانب الجديدة من دراسة التاريخ، فإنها كثيرًا ما تقصد الدكتور محمد صابر عرب لكي يشاركها في برامجها الخاصة، ونحن كمتخصصين في هذا المجال نقدر دور الدكتور محمد صابر عرب ونتفاءل بوجوده في دار الوثائق القومية.

محمد صابر عرب:

شكرًا جزيلا على تكريمك لي، إن دار الوثائق لا تخدم فقط المتخصصين في التاريخ، بل تخدم أيضًا المتخصصين في العمارة وفي العلوم السياسية وغيرهما. وتظل مشكلة الوثائق الأكثر قدمًا قائمة، فالدار لديها ما يسمى بحجج الأمراء والسلاطين، وهي مجموعة نادرة اتخذها اليونسكو ضمن المجموعات التي يجب الحفاظ عليها مثل المخطوطة الفارسية الموجودة بدار الكتب المصرية.

وفاء علي فهمي (طالبة بالفرقة الثالثة شريعة بجامعة الأزهر):

أقف بإجلال للدكتور محمد صابر عرب لأنني أراه يتحدث عن الأزهر بحب ويعرف له قدره، لذا فأنا أحييه.

منى حجاج (أستاذ الآثار اليونانية والرومانية بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية):

لقد قمت بزيارة دار الكتب بباب الخلق حين دعانا الدكتور محمد صابر عرب لزيارتها، وقد انبهرت كثيرًا بما رأيته من أسلوب العرض والتوثيق والاتجاه العلمي، وأقول إنه هكذا تكون المؤسسات حين يتولى مسئوليتها العلماء.

محمد السيد عبد الغني:

في النهاية، نشكر الدكتور محمد صابر عرب على محاضرته القيمة، ونلتقي في منتدى الحوار القادم.